The necessity to move towards investment in the tourism sector as a strategic option for the economic take-off outside hydrocarbons in Algeria “Analytical study for the period 2003-2015”

D/ Abdullah Shalini
kaizen182@gmail.com
جامعة غارداية – الجزائر

D/ Mustafa Toufifti
abd83.chenini@yahoo.fr
جامعة غارداية – الجزائر

Abstract: The aim of this article is to highlight, one of the most important alternative sectors for take-off of the national economy. Thereby reducing the dependency of the hydrocarbon sector, by adopting a strategy to promote the tourism sector, especially as the influx of Algerian tourists to various Arab and foreign countries, which reached 3.638.140 tourists in 2015, far exceeds the flow of tourists toward Algeria, did not exceed a half, which 1.709.994 tourists, which means that this sector revenues should have been exploited at least by promoting domestic tourism, thus contributing to the growth of GDP per capita.

Keywords: Economic Take-Off, Tourists Arrivals, Reverse Tourism, Tourism Investment.
المقدمة:

لا شك أن الثروة النفطية في العالم العربي جعلت المنطقة مزوداً رئيساً للطاقة في العالم، ولكن التساؤل المطروح هنا، هو هل فعلًا ساعدت اقتصادات هذه الدول على الإزدهار؟ لذا نجد أن مسألة نعمة أو نقمة ما يثير للجدل، إذ شهدت هذه البلاد انخفاضاً نسبياً في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وبالتالي فإن ضرورة تنوع الاقتصاد إلى مستويات تجعلها أقل اعتماداً على النفط وتحويلاته، وتستمر حصة قطاع الهيدروكربون في كثير من اقتصادات منتجي الدول العربية في ارتفاع ما يشكل تحدياً كبيراً لها.

بالنظر إلى الخصائص الفريدة لقطاع السياحة عن غيره من القطاعات البديلة، وذلك بوصفه قطاعاً حيوياً النمو نظراً لطبيعته المركبة، إذ تشير منظومة السياحة العالمية في إحصائاتها إلى أن عوائد السياحة على المستوى العالمي زادت بمعدل 3,3% سنوياً، لتصبح إلى 2.45 مليار دولار أمريكي في نهاية 2014، وقد كان هذا الارتفاع بسبب ازدياد أعداد الوافدة من السياح الدوليين، حيث ارتفع عدد السياح الدوليين إلى 1.133 مليار سائح لنفس العام، وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية الحالية والتغيرات الجيوسياسية، ونتائج السياحة الدولية التي كانت فوق التوقعات، ولذا فقد سعت الكثير من الدول لتطوير القطاع السياحي لمواكب التطورات، وتعد عملية الاستثمار في القطاع السياحي عالية الأهمية، وذلك لما تلعبة في زيادة عناصر الجذب السياحي، وبالتالي تنمية العرض السياحي بعدم تشابهاته، لهذا يمكن اعتباره القدرة الإنتاجية الهادفة إلى تكون رأس المال مادي وإعداد رأس المال بشري فذلك تقديم أفضل الخدمات السياحية.

على الرغم من أن للجزائر من مقومات سياحية تزخر بها وتميزها عن دول أخرى، كونها تميز بشريط ساحلي بطول 1200 كم من البحر المتوسط، إلى جانب امتلاكها مناطق خالية وتنوعها المناخي إضافة إلى صحراها يسمح باستمرار السياحة على طول السنة، كما أن لعدد الوجهات والتقاليد وتتنوع الآثار ومشاركاتها المتعددة وكذا الهندسة المعمارية لأكثر كبرى على زائرها، بل حتى الموقع الجغرافي أكسبها انفرادًا بيولوجيًا، كما تتوسط دول المغرب العربي الكبير إلى جانب أنها تشتهر مع سبعة دول في حدودها وتنافرها شمالاً للقارة الأوروبية؛ لكن رغم هذه الإمكانات السياحية الهائلة...
ضرورة التوجه نحو الاستثمار في القطاع السياحي ...

التي تتوفر عليها إلا أن وضعية القطاع السياحي في ضعف وتفاوت كبير مقارنة مع الدول مثل تونس والمغرب، وحتى الدول العربية كمصر والأردن، وعليه فإن الإشكالية المراد تشخيصها من خلال هذه الورقة البحثية تتمثل في ما يأتي:

ما مدى قدرة القطاع السياحي على التخفيف التدريجي من التبعية لقطاع الهيدرو كربون بالاقتصاد الجزائري؟

وقصد الوقف عند الإشكالية المطروحة، فإنه سيتم الإجابة عليها من خلال التعرض إلى المحاور الرئيسة الآتية:

1. تصورات الاستثمار السياحي بالجزائر;
2. إسهام السياحة الدولية في تحسين الظروف الاقتصادية;
3. تقييم أداء القطاع السياحي الجزائري;
4. إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر آفاق 2030.

I. الخلفية النظرية للاستثمار السياحي:

قبل التطرق إلى الإطار المفاهيمي للاستثمار السياحي، نشير أولاً إلى دلالـة مصطلح السياحة والعبارات المرتبطـة به، إذ أن المفهوم اللغوي للفظ السياحة نجد أنـه يعني التجول، أما عبارة "ساح" تعني ذهب وسار على وجه الأرض، فهي بمفهومها العام تعـرف على أنها: انتقال الإنسان من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان، أو الانتقال في البلد (السياحة الداخلية) لمدة يجب أن لا تقل عن 24 ساعة ولا تتجاوز سنة كما هو مبين في الشكل رقم (01).
المصدر: سفيان بن عبد العزيز، نعيمة زيرمي "واقع القطاع السياحي في الجنوب الغربي الجزائري وتحديات تطويره"، دراسة حالة ولاية شار بريطانيا ورقة بحثية مقدمة للمؤسسة الدولية بجامعة قالة الجزائر حول المقترحات الدائمة وتدرجها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، يومي 08-09/11/2015، ص 03.

نلاحظ بأنه لا يجب أن يكون الانتقال من أجل الإقامة الدائمة، وأغراضها هي:
- الثقافة، الأعمال، الدين، أو الرياضة... إلخ. كما يمكن تعرفنا على منظور اقتصادي على أنها قطاع إنتاج يلعب دورًا هامًا في زيادة الدخل القومي، وتحسين ميزان المدفوعات، من خلال المعاملات الأجنبية التي تحققها، وتتضمن السياحة المحلية مواطني البلد الذين يسافرون داخل بلدهم، أما السياحة الوفادرة تتضمن المسافرين غير المقيمين لبلد المقصود، وبالنسبة للسياحة الخارجية تضم المقيمين المسافرين لبلد آخر، والسياحة الدولية فتضم السياحة الوفادرة والمحلية.

وبناء على هذه التعريف نستنتج المعايير التي حددتها المنظمة العالمية للسياحة:

الانتقال: حيث يشترط في العملية السياحية الانتقال من مكان لآخر;
الهدف: يعتبر هو المحدد للاستخدام فهناك سياحة دينية، ورياضية، وثقافية... إلخ;
المدة الزمنية: لا بد أن تمتد أكثر من 24 ساعة، على أن لا تتجاوز السنة الواحدة.

1- مفهوم الاستثمار السياحي: من أجل تقديم تعريف شامل يعبر بشكل جيد عن مفهوم الاستثمار السياحي يحتوي علينا أولا التعرض إلى كل من مصطلحي الاستثمار والسياحة بشكل منفصل، ليتم فيما بعد محاولة تفعيل المفاهيم للوصول إلى ضبط تعريف دالا عليه، فالخصائص والاستثمار هو كل مجهود يبذل أو نفقة تصرف من قبل الدولة أو المؤسسات العامة أو الخاصة قد الحصول على عوائد ومواد مالية تكون قيمتها الإجمالية أكبر
ضرورة التوجه نحو الاستثمار في القطاع السياحي

من نفقات الإجمالية، حيث يمكن أن يكون هذا الاستثمار في شكل توسع الوحدات الموجودة أو إنشاء وحدات جديدة بهدف زيادة القدرات الإنتاجية؛ كما يمكن أن يكون في شكل تجديد المعدات والتجهيزات كي تكون أقدر على زيادة الإنتاجية ومواكبة التطور التكنولوجي.

أما بالنسبة لمصطلح السياحة (Tourism) المشتقة من كلمة "Tour" والذي يعني رحلة، تبدأ من المنزل وتنتهي إليه خلال مرورها بعدة أماكن أو عدد زيارات يتم تنظيمها بمراعاة الشخص أو تكليفها إلى جهة مختصة، وحتى بعد الفرد ساحا أو في حالة سياحة يجب أن يقوم بمجموعة من الأنشطة الحضارية والاقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقالاته إلى بلد آخر غير بلده وإقامته فيه لعدة لا تقل عن 24 ساعة.

و عليه يتم تعريف الاستثمار السياحي على أنه استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بأشكالها المختلفة لبناء طاقة إنتاجية جديدة والمحافظة على الطرق الإنتاجية القائمة وتوسيعها وتعويض اهتزاز هذه الطرق، والنشاط السياحي مما يرتتب عليه زيادة مساهمة هذا الأخير وتكوين القيمة المضافة الإجمالية وبالتالي زيادة رفاهية المجتمع ككل.

2- مجالات الاستثمار السياحي: تختلف معايير تحديد المجالات التي يشملها الاستثمار السياحي، إلا أنها ستكون على أهم مجالات هذا القطاع وذلك على النحو الآتي: 1.

2-1- الاستثمارات السياحية في مجالات الترفيه: تشمل إنشاء المطاعم السياحية والمقهى و المساحات والمحطات الاسترها والحمامات المعدنية وغيرها من مجالات التسليه والترفيه.

2-2- الاستثمارات السياحية في مجالات السكن السياحي: والتي تشمل على كل ما يتعلق ببناء الفنادق والشقق السياحية والدور الجاهزة للاستراحة، إضافة إلى المجمعات والمدن والقرى السياحية وغيرها من أماكن الإيواء السياحي، وتعتبر عملية بناء الفنادق إلى جانب أهميتها من الناحية السياحية وما تقدمه للدولة من مورد هام للنقد الأجنبي، فهي بذات الوقت تسهم في عملية القراءة على البطالة في المجتمع، إذ أن الدولة تقوم بدعم هذه الصناعة من خلال الإعانات الضريبية والاجتماعية على مستلزمات التشغيل، و تجد الإشارة إلى أن هذه الصناعة تستخدم رأس مال كثيف وأيدي عاملة كثيفة، وقد
آشرت منظمة الفنادق العالمية أنه قد بلغت نسبة العوائد الإنتاجية من النشاط الفندقي حوالي 76% من العوائد الكلية للنشاط السياحي العالمي لعام 2010.

2-3- الاستثمارات السياحية في مجال النقل والمواصلات: تضم كل ما يتعلق بتصميم الاستثمارات السياحية لقطاعي الحكومي ومنها استثمار القطاع الخاص والممتثلة فيما يلي:

- استثمار إنشاء شركات نقل وشركات المراكب البحرية والعوارض السياحية;
- استثمار إنشاء مطارات مدنية وموانئ وأرصاف هبرة;
- استثمار توسيع وتطوير البنية التحتية للقطاع السياحي.

2-4- الاستثمارات في مجالات التعليم والبحث السياحية: تتضمن هذه الاستثمارات في التوسع في إنشاء الكليات ومعاهد المراكز الدراسية والبحثية المتخصصة في الصناعة السياحية وذلك بغرض تكوين إطاريات سياحية مخصصة قادرة على تطوير ورفع مستوى القطاع في البلد، إضافة إلى توفير زيارات وبعثات دراسية في هذا الجانب واستضافة خبراء، وبالتالي مشاركة التعليمي للإمارات السياحية المتواصلة في البلد;

2-5- الاستثمارات في مجال الإعلام السياحي: تشمل الاستثمارات في الخدمات الإعلامية الخاصة بالسياحة والاستعلامات وطبع الدلالات الإرشادية للسياحية؛

2-6- الاستثمارات في مجال الإدارة السياحية التكميلية: وتشمل بناء البنية المخصصة للمرافق السياحية وصيانةها وتوفر مستلزمات العمل الإداري من أجهزة ومعدات.

3- أهداف الاستثمار السياحي: إن الهدف الرئيسي للاستثمار السياحي يتمثل في تحقيق الربح وتنمية الثروة وتوفير السبلة، حيث تبين مؤخرا أن التبادلات السياحية تتمثل 50% من السبلة المالية في السنة ويرجع أهمية الدول بالصناعة السياحية إلى مكانها في الاقتصاد العالمي، وقد تجنب هذا الاهتمام في شكل تشجيع الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية، وعموما يمكن تصنيف هذه الأهداف المحورين التاليين:-

3-1- المحور الاقتصادي: يظهر التأثير الاقتصادي للاستثمار السياحي من خلال:

- المساعدة في زيادة الناتج الداخلي العام;
- جلب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل المشاريع ذات الأهمية الاقتصادية;
- جلب التكنولوجيا الحديثة وتكوين الدولة من التجارة التقليدية فيها;
- تواصل عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التمويل الذاتي للمشاريع السياحية;

المؤسسات العامة، بدءًا من الاتحاد الأوروبي، وصولًا إلى البلدان المتوسطة والث�الثة التي تتمتع بمستوى إقليمي، فضلاً عن البلدان النامية التي تحتاج إلى القوة المصرفية لدعمها في المجال السياحي.
ضرورة التوجه نحو الاستثمار في القطاع السياحي

تحقيق مداخيل بالعملة الصعبة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات;
زيادة الإيرادات العامة للدولة عن طريق دفع الجباية وتحصيل الرسوم.

3-2-المحور الاجتماعي: منه سنجد أن المستثمر السياحي يؤثر أيضاً على الجانب الاجتماعي بما يوفره من:

- إنشاء مناصب شغل مباشرة: أي المناصب السياحية المنشأة في القطاع والخاصة بهيكل الاستقبال المطاعم، مثل الفنادق إذ أن إنشاء فندق سياحي بمساحة 582
سرير يطلب خلق 218 منصب شغل دائم بالإضافة إلى مناصب الشغل في مرحلة
إنجاز المشروع السياحي.

- خلق مناصب شغل بطريقة غير مباشرة: عن طريق تفعيل القطاعات المرتبطة
بالاستثمار السياحي مثل: تلك المتعلقة بالنقل، المطاعم، التكوين.

الشروط الواجب توفرها لترقية السياحة: تتطلب توفير شروط وظروف ملائمة،

ومن هذه الشروط ما يأتي:

4-1- الهيكل السياحي: تعتبر الهيكل السياحية من الأولويات التي لا غنى عنها لترقية
السياحة وتطويرها وجعل الاستفادة من عائداتها أمرًا ممكنًا. وانطلاقاً مما هو معمول به
في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية مثلًا، يمكن تقسيم هذه الهياكل إلى نوعين:

النوع الأول، ويتمثل في سلاسل من الفنادق السياحية الضخمة وما يتبعها من تجهيزات
وسائط النقل والاتصال ومرافق رياضية وترفيهية. إن هذه الهياكل ونظراً لضخامتها
وارتفاع تكاليف إنشائها تنتشر في المدن الحضرية ذات الكثافة السكانية لمكانية التوافد
عليها من طرف أكبر قدر من الزوار الأثرياء ورجال الأعمال والعمال المحليين
والاجنب.

أما النوع الثاني، فيتمثل في الهيكل الأقل تكلفة من حيث الإنشاء مثل المولات أو
مساكن منفصلة يراعى في تصاميم بنائها خفض التكاليف ومن ثم جذب السائح للاستفادة
منها بأسائر تتماشى مع دخله. وهذه الأسعار لا تكون على حساب نوعية الخدمات
المشار إليها في النوع الأول. وفي الجزائر وبالرغم من إمكانية إنشاء مثل هذه الهياكل
في مناطق مختلفة من الجزائر، فإنها تتلاءم أكثر مع المناطق الداخلية حيث يقل السكان
وتتسا دائرة ذوي الدخل المتدني والمتوسط.
4-2- الأمن: من المعترف عليه أن السائح يحتاج إلى ضمان أمنه وسلامته حسبه وأمتعته، وكي يزدهر النشاط السياحي يتطلب توفر الأمن بمفهومه الواسع ليتجنب أشياء مثل الحوادث والأمراض المعدية والكوارث الطبيعية، ثم توفر الأمن واحترام السائح يستوجب التزود بقدر كبير من الثقافة السياحية.

4-3- الخدمات: وتمثل في كل ما يعرض للسائح من حيث نوعية الإقامة والحرس على النظافة وتوفر المياه والنقل وتنوع الأكل وملامته من ناحية الكم والكيف. وثمة أنواع أخرى من خدمات التي تترك أثارا إيجابية لدى السائح مثل: الهداية والتلفاز والطوابع والبطاقات البريدية والمنتجات التقليدية وأماكن ممارسة الألعاب الرياضية، وكلها ذات تكاليف محدودة إلا أن مردوديتها في جانبها السكولولوجي على السائح عظيمة. وهكذا يحس السائح بأنه يتحصل فعلا على منافع مقابل ما يدفعه من أموال.

II. مساهمة السياحة الدولية في تحسين المؤشرات الاقتصادية العالمية:

ظهر نشاط السياحة الدولية خلال العقود الخمس القليلة الماضية، كواحد من أكثر الصناعات الواعدة، وذلك من خلال ما تضفيه من حركة للاقتصاد العالمي. وحل من أهم مظاهر تعاطفهم أهميتها هي تزايد عدد السياح الدوليين، وذلك بمرور سنوي بلغ 6.4% خلال الفترة 1995-2000، كما هو مبين في الشكل رقم (01)، كما قد تم متوسط النمو السنوي لعبادات السياحة الدولية خلال الفترة ذاتها نحو 11%، مما يعني أن الزيادة كانت بحوالي 43 مليون دولار سنويا، مقارنة بمرور سنوي زاد من 28 مليون سنويا خلال الفترة 1995-2010، في المعدل المتوقع للنمو، والواجد من السياح الدوليين ومن المتوقع أن تصل إلى 1.4 مليار بحلول عام 2020 و8.1 في جميع أنحاء العالم.

كما وفر قطاع السياحة، خلال عام 2006، نحو 230 مليون منصب شغل، أي ما نسبته 8% من التشغيل العالمي، وذلك بما يعادل نصيب عم واحد 12/1 يتاكي من السياحة; كما سجلت خلال العام ذاته، عائدات بقيمة 800 مليار دولار، ونحو 5% نسبة النمو للسياحة العالمية سنويا، بما يفوق 1.3 من النمو العام للاقتصاد العالمي. أما في عام 2007، وتحديدا خلال السداسي الأول منه، فقد سجلت السياحة
ضرورة التوجه نحو الاستثمار في القطاع السياحي

العالمية نحو 250 مليون سائح، وهو ما يمثل معدل زيادة قدره 6%، مقارنة بالفصول الأولى من سنة 2006. ويتعين حوض البحر الأبيض المتوسط الوجهة الأولى للسياح، بحيث تشير التوقعات إلى إمكانية استقبال نحو 400 مليون سائح في غضون 2025.

الشكل رقم (02) : تطور عدد السياح الدوليين خلال الفترة 1995 – 2013

وبناء عليه فقد واصلت السياحة نموها بنمو يقدر بـ 5% في 2013، وذلك بإضافي 52 مليون سائح دولي مقارنة مع السنة السابقة، وذلك يصل مجموع سكان العالم إلى مستوى قياسي 1.087 مليار سائح، وهذا على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية الحالية والتغييرات الجيوسياسية، ونتائج السياحة الدولية كانت فوق التوقعات طويلة الأجل.

إذ يظهر الجزء الأيمن من الشكل رقم (02) أن المناطق التي أظهرت أقوى طلّب على السياحة الدولية في عام 2013 كانت ضمن أوروبا، بنسبة 52% أي ما يقابل 563 مليون سائح لعام 2013، وبنسبة متفاوتة لباقي مناطق العالم.

هذا ويجتم على أن ينتمي عدد السياح في جميع أنحاء العالم، إذ من المتوقع أن يرتفع بمعدل متوسط 3.3 سنويا على مدى فترة من 2010 إلى 2030. وبمجرد الوقت معدل النمو ينطبقاً تدريجياً، من 3.8% في بداية الفترة إلى 2.9% في عام 2030.

والشكل رقم (03) يوضح الحصيلة الفعلية والمتوقعة لعدد السياح الدوليين خلال الفترة ما بين 1950 و2030.

الشكل رقم (03) : الحصيلة الفعلية والمتوقعة لعدد السياح الدوليين خلال الفترة 1950 - 2030


من خلال الرؤية السابقة للسياحة لعام 2020 والتي أصبحت في جميع أنحاء العالم مرجعية لتوقعات السياحة الدولية، المخرجات الرئيسية للسياحة عام 2030 هي كمية توقعات الطلب السياحي الدولي على مدى فترة 30 عامًا، مع اعتماد 2010 كسنة أساس، وتنتهي في عام 2030، وقد أثرت توقعات محدثة مع تحليل الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية والعوامل التي شكلت السياحة في الماضي، والتي هي من المتوقع أن تؤثر على هذا القطاع في المستقبل.

وفقاً للسياحة الدولية تجاه 2030، فإنه من المتوقع أن يزداد عدد السياح بـ 3% سنوياً على مدى فترة من 2010 إلى 2030. وبمرور الوقت، ومعدل النمو ينخفض تدريجياً، من 3.8% في بداية الفترة إلى 2.9% في عام 2030، ومن المتوقع أن تصل إلى 1.4 مليار بحلول عام 2020 و 1.8 في جميع أنحاء العالم مليار بحلول عام 2030.
ضرورة التوجه نحو الاستثمار في القطاع السياحي

وعلى اعتبار أن السياحة نشاطاً كثارف من الأنشطة، فهو شديد الحساسية أمام التقلبات، والاضطرابات التي يشهدها العالم، طالما أن القدر الأكثر من الطلب على هذه الأنشطة يتمثل في رحلات الترفيه، والإجازات، والأعمال التجارية. فخلال الأزمات الاقتصادية، تخفض الأسر والأعمال، نفاقتها على الرحلات من أجل قضاء العطلات الترفيهية، والأعمال؛ الأمر الذي يسبب في انخفاض ملحوظ في عدد السياح، ومن ثم تقلص العوائد السياحية. ومع أن النفقات السياحية، اختيارية في طبيعتها، إلا أن السياحة الدولية لا تستجيب استجابة نالية إلى العروض عن السفر، ولكن بقليل الجُرب التجاري، ويزيد ذلك من خلال: قصر عدد أيام الإقامة إلى عدد محدود، ونحو وجهات سياحية أقل تكلفة وأقرب، واعتبار وسائل السفر والإعاقة الأقل تصنيفًا.

وجزعا إلى أزمة 2008-2009، بوصفها أسوأ أزمة مالية، عصفت بالاقتصاد العالمي، منذ الحرب العالمية الثانية، تجد الإشارة إلى أنها تسببت في تضخيم الآثار السلبية على قطاع السياحة؛ إذ انتقلت عدى الأزمة من الاقتصاديات المتقدمة، إلى الأقليات الأكثر استقطاباً للسياحة، بالأمريكيين وأوروبا؛ لهذا تم ترجمة خفض الصرف في قطاعي الأسر، والأعمال بصورة تلقائية، إلى انخفاض ملحوظ في الطلب السياحي.

واستنادا إلى بيانات منظمة السياحة العالمية، وقبل انتشار الأزمة المالية في العالم، وصل قطاع السياحة أداءه الجيد، خلال النصف الأول من 2008 بنسبة نمو قابِت 5.8% لعدد السياح الدوليين؛ ولكن انعكس هذا الارتفاع خلال النصف الثاني من السنة ذاتها، ليشهد انخفاضاً في نسبة عدد السياح الدوليين قابِت 1.2%. كما بعد عام 2009، واحتيا تأثر الأعوام التي شهدها قطاع السياحة العالمية، خلال العقود الخمس الماضية. هذا ولم تتأثر جميع الأقاليم، والبلدان بنفس القدر من الآثار العكسية التي تسببت فيها الأزمة المالية العالمية 2008-2009؛ فقد تأثر الأقاليم المتقدمة فيالأمريكيين، وأوروبا سليماً بأكثر من الأقاليم الأخرى النامية.

لقد مهد الانتعاش الاقتصادي المبكر، في أواخر عام 2009، الطريق لإحداث التحسن في قطاع السياحة العالمية، وخاصة في الأقاليم النامية والثانية، مع تدفق السياح في النصف الثاني من 2009، وتسجيلهم لزيادات إيجابية في الشرق الأوسط، وآسيا والباسيفيك بنسبة: 3.6% و3.5% على التوالي. وبالرغم هذه التحركات
الإيجابية، لنشأت القطاع السياحي، في النصف الثاني من عام 2009، إلا أنها لم تكن
كافية لتقويض الخسارة التي ألقت بها في النصف الأول من العام ذاته (أي 2009)،
لتسجل جميع الأقاليم نموا سلبيا في عدد السياح القادمين، باعتبار مجمل العام. وفي هذا
الصدف، فقد سجلت جميع الأقاليم خسارة في عدد السياح، عدا إفريقيا، التي شهدت
زيادة بلغت 1.4 مليون سائح، أو ما يعادل نسبة زيادة تقدر بنحو 3.1% عن عام
2008. أما الخسائر التي تم تسجيلها، فقد كانت لأوروبا النصيب الأكبر، بانخفاض بلغ
27.3 مليون في عدد السائحين القادمين إليها، أو ما يعادل انخفاضا بنسبة 5.6%
مقارنة بما تحقق في عام 2008. في حين بلغت الخسائر التي شهدتها أقاليم الشرق
الأوسط، والأمريكيتين، وآسيا والباليزكية ما نسبته 5.4% و4.8% و1.8%، على
التوالي.

لقد تأثرت عوائد السياحة الدولية تأثرا كبيرا جراء الأزمة المالية العالمية،
وخاصة في عام 2009، وخاصة البلدان العشرة الأوائل، حسب عوائد السياحة الدولية،
والتي شكلت ما نسبته 41.2% من الإجمالي العالمي للعوائد السياحية لـ 2009.
وكمجموعة، انخفضت عوائد السياحة الدولية لدى هذه البلدان بنسبة 15.4% خلال
2009، إذ أن جميع البلدان العشرة الأوائل، سجلت زيادة في عوائد السياحة الدولية
لديها خلال عام 2008، ماعدا المملكة المتحدة. حيث سجلت تركيا نسبة زيادة بلغت
الدرجتين، وكانت أعلاها بنحو 17.9%, ثلاثنها النمسا بنحو 15.3%, ثم الولايات
المتحدة بنحو 13.4%, ثم أستراليا بنحو 11.3%, ثم ألمانيا بنحو 11.1%. أما المملكة
المتحدة، فقد سجلت انخفاضا بلغ 6.8%. إلا أن هذا الاتجاه قد انقلب بصورة حادة
خلال عام 2009، حيث انخفضت عوائد السياحة الدولية في جميع البلدان العشرة
الأوائل في العالم حسب العوائد السياحية، عدا أستراليا التي سجلت زيادة بنسبة
3.2%.

كما أشنت منظمة السياحة العالمية في إحصائياتها إلى أن عوائد السياحة على
المستوى العالمي زادت بمعدل 3.3% سنويا، تصل إلى 1.245 مليار دولار أمريكي
في نهاية عام 2014، وقد كان هذا الارتفاع ناتج عن زيادة عدد الوافدين من السياح
الدوليين، حيث ارتفع عدد السياح الدوليين إلى 1.133 مليون سائح لعام 2014 على
ضرورة التوجه نحو الاستثمار في القطاع السياحي

رغم من التحديات الاقتصادية العالمية الحالية والتغيرات الجيوسياسية، والنتائج السياحية الدولية. 8

III

تقييم آداء قطاع السياحي في الجزائر:

بالاعتماد على بعض المؤشرات التي تعنى بتقييم الصناعة السياحية والدالة على واقع السياحة في الجزائر كمؤشر أداء الاستثمار السياحي، ومؤشر نسبة عدد السياح إلى عدد السكان نجد عند الدول المتقدمة يتفوق 100، فالنمسا وإسبانيا على سبيل المثال بلغت نسبة أعداد الوافدين السياح إلى عدد السكان نسبة 250% و140% على التوالي، مما يعني أن هذه الدول قادرة على استقبال عدد من السياح أكبر من عدد سكانها طيلة أيام السنة، أما الجزائر فقد وصلت نسبة عدد السياح إلى عدد السكان حوالي 6.58% سنة 2012 حيث بلغ تعداد السياح الوافدين إلى الجزائر لذات السنة بـ 2.634.056 سائح، وذلك بنسبة نمو وصلت 9.99% مقارنة مع السنة الفارطة (2.394.887 سائح) حسب مصادر من وزارة السياحة، وهذه النسب مهمة مقارنة بالدول المذكورة سابقاً وهذا طبعاً له أسبابه من بينها الوضع الأمني، ونقص الوعي الثقافي السياحي، وكذا نقص الهياكل والبنية التحتية، إلا أن الشيء الإيجابي يتمثل في تسجيل تزايد مستمر لأعداد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة ما بين 2003 إلى 2012، والشكل رقم (04) يبين ذلك.

الشكل رقم (04): تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر حسب الجنسية خلال العقد الماضي (2003-2012)
Synthèse des Flux Touristiques en Algérie année 2012

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: "MTA10". Algérie année 2012

يشير الشكل أعلاه إلى تطور مقبول إلى حد ما لعدد السياح الوافدين إلى الجزائر سنة 2012 تلو الأخرى، رغم أن مساهمات السياح الأجانب في التدفقات الإجمالية لم ترقى إلى المستوى المطلوب وذلك أنه في كل سنة يكون للوافدين الجزائريين المقيمين بالخارج النصيب الأكبر، حيث وصل عدد السياح الجزائريين المقيمين بالخارج لعام 2012 بـ1652110 سائح أي بنسبة نمو بلغت 10,64% مقارنة مع عام 2011، أما بالنسبة للسياح الأجانب فقد حقق نسبة تطور يقدر بـ8,91% أي أن عدد السياح الأجانب الوافدين وصل إلى 1981.595 سائح، وبهذا يعتبر نصيب الجزائر من السياحة الدولية الوفادلة ضئيلا مقارنة بدول المنطقة العربية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، إذ يمثل السياح الأوروبيون أكبر حصة من إجمالي السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر، حيث يأتي في مقدمتهم السياح الفرنسيين، الإسبان، ثم الإيطاليين والألمان، أما على مستوى القارة الإفريقية فتعتبر تونس المصدر الأول من حيث عدد السياح القادمين إلى الجزائر.


ضرورة التوجه نحو الاستثمار في القطاع السياحي...

تعتبر الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا أكثر الدول جذباً للسائح الجزائري، حيث أظهرت البيانات الإحصائية للسياحة الخارجية (للسائح الجزائري) لسنة 2015، كما هو مبين في الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01): أهم الدول الجاذبة للسائح الجزائري لعام 2015 - الوحدة

<table>
<thead>
<tr>
<th>التقييم</th>
<th>%</th>
<th>عدد السواح</th>
<th>الدولة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>12,50%</td>
<td>38.20%</td>
<td>1 389 828</td>
<td>تونس</td>
</tr>
<tr>
<td>60,38%</td>
<td>31.92%</td>
<td>1 161 162</td>
<td>فرنسا</td>
</tr>
<tr>
<td>28,29%</td>
<td>6.28%</td>
<td>228 330</td>
<td>إسبانيا</td>
</tr>
<tr>
<td>-16,58%</td>
<td>4.87%</td>
<td>177 188</td>
<td>السعودية</td>
</tr>
<tr>
<td>15,46%</td>
<td>4.83%</td>
<td>175 870</td>
<td>تركيا</td>
</tr>
<tr>
<td>298,87%</td>
<td>4.26%</td>
<td>155 129</td>
<td>إيطاليا</td>
</tr>
<tr>
<td>-17,76%</td>
<td>1.79%</td>
<td>65 187</td>
<td>المغرب</td>
</tr>
<tr>
<td>36,82%</td>
<td>1.35%</td>
<td>49 105</td>
<td>قطر</td>
</tr>
<tr>
<td>-12,82%</td>
<td>1.17%</td>
<td>42 454</td>
<td>الإمارات</td>
</tr>
<tr>
<td>43,44%</td>
<td>0.90%</td>
<td>32 605</td>
<td>بريطانيا</td>
</tr>
<tr>
<td>30,62%</td>
<td>0.77%</td>
<td>27 942</td>
<td>كندا</td>
</tr>
<tr>
<td>19,11%</td>
<td>0.77%</td>
<td>27 855</td>
<td>مصر</td>
</tr>
<tr>
<td>76,12%</td>
<td>0.75%</td>
<td>27 360</td>
<td>بلجيكا</td>
</tr>
<tr>
<td>63,61%</td>
<td>0.64%</td>
<td>23 332</td>
<td>ألمانيا</td>
</tr>
<tr>
<td>41,04%</td>
<td>0.45%</td>
<td>16 280</td>
<td>الأردن</td>
</tr>
<tr>
<td>109,66%</td>
<td>0.33%</td>
<td>11 917</td>
<td>السويد</td>
</tr>
<tr>
<td>-0,21%</td>
<td>0.05%</td>
<td>1 915</td>
<td>لبنان</td>
</tr>
<tr>
<td>28,93%</td>
<td>0.03%</td>
<td>1 016</td>
<td>مالي</td>
</tr>
<tr>
<td>37,68%</td>
<td>0.03%</td>
<td>961</td>
<td>موريتانيا</td>
</tr>
<tr>
<td>113,99%</td>
<td>0.02%</td>
<td>841</td>
<td>الفيجر</td>
</tr>
<tr>
<td>-31,12%</td>
<td>0.02%</td>
<td>746</td>
<td>سوريا</td>
</tr>
</tbody>
</table>
السنغال  
61,82%  
20 135  
3 638 140  
المجموع  
100,00%  
3 638 140  

<p>| | | |</p>
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>0,01%</td>
<td>387</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>0,00%</td>
<td>76</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>0,55%</td>
<td>20 135</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>13,64%</td>
<td>519</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>65,84%</td>
<td>387</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>87,96%</td>
<td>76</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>28,14%</td>
<td>3 638 140</td>
</tr>
</tbody>
</table>

ملاحظ أن الأكثر الدول تفضيلاً من قبل السائح الجزائري هي الدولة التونسية بنسبة 38,20% ثم تلتها فرنسا بنسبة مقاربة 31.92%, أما ما تبقى خلال سنة 2015 فقد توزع بين إسبانيا، ليبيا، الصين، إيطاليا، المغرب، تركيا، ألمانيا، بريطانيا، البرتغال، إلى جانب بعض الدول الأخرى والتي ساهمت بنسبة 0,55%، أما بالنسبة لمقارنة تفق السياح الأجانب مع العام الماضي فقد حقق نسبة تطور قدرت بـ 28,14% ، وهذا كان نتيجة زيادة تفق السياح بكل من فرنسا بنسبة 60,38% ، إيطاليا بـ 298,8% ، بالإضافة إلى بعض الدول الأخرى كالسويس، بلجيكا وألمانيا، إلا أن هناك بعض الدول التي سجلت تراجعًا كبير في الوافدين السياح على الجزائر، وتعلق الأمر بالمملكة العربية السعودية، المغرب، ليبيا، الإمارات، لبنان إلى جانب سوريا وروسيا.

هذا وقد توزعت حصيلة السياح الجزائريين المتوجهين لمختلف دول العالم لسنة 2015 حسب الأشهر، كما هو مبين في الشكل رقم (06)،
ضرورة التوجه نحو الاستثمار في القطاع السياحي...

الشكل رقم (06): توزيع عدد السياح الجزائريين المفضلين للسياحة الخارجية لسنة 2015 حسب الأشهر

المصدر: من إعداد الباحثين

يبين الشكل رقم (06)، بأن تعاظم الطلب على السياحة الخارجية في الجزائر لعام 2015، كانت في شهر أوت، بما يعادل 739301 سائح، أي بنسبة مئوية 20.32% من إجمالي عدد السواح، في حين ينخفض الطلب عليها في شهر سبتمبر إلى ما يعادل 1.97% (71831) سائح.

وبمقارنة تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر بتطور طاقات الإيواء خلال الفترة 2005-2012 من حيث معدلات استغلال الأماكن إلى جانب تطور عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة من سنة إلى أخرى وتطور تبعاً لذلك عدد الأسرة، والجدول رقم (02) يبين حصيلة مؤشرات الطاقة الإيوائية للجزائر خلال الفترة المشار إليها.
الجدول رقم (02): حصيلة المؤسسات الفندقية إلى عدد الأسرة المتوفرة للفترة 2005-2012

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>عدد الفنادق و المؤسسات المشابهة</td>
<td>1184</td>
<td>1152</td>
<td>1151</td>
<td>1147</td>
<td>1140</td>
<td>1134</td>
<td>1105</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>عدد الأسرة (الأماكن)</td>
<td>96497</td>
<td>92737</td>
<td>92377</td>
<td>86383</td>
<td>85876</td>
<td>85000</td>
<td>84869</td>
<td>83895</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل استغلال الأماكن</td>
<td>82,2</td>
<td>70,2</td>
<td>69,2</td>
<td>68,0</td>
<td>67,0</td>
<td>68,2</td>
<td>67,3</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>


نلاحظ ارتفاع في حضيرة الفنادق لعام 2011 والمساحة بـ 1184 فندق توزعت بين التصنيفات لمعايير تصنيف الفنادق (عدد النجوم الممنوحة) أما عدد الأسرة (الأماكن) الموافقة لهذه السنة فقد وصل إلى 92737 سن، لتبرع هذا العدد إلى 96497 سرير لعام 2012، كما نلاحظ أن معدل استغلال الأماكن مرتفع مما يشير ضرورة تحفيز المستثمرين وتوجيههم إلى مجال إنشاء وإقامة المؤسسات الفندقية والمؤسسات المماثلة، كذلك أنه في حالة ارتفاع عدد السياح خلال فترة الـثرة عند المؤلف فإنه سيستقبل على الطاقة الإيوانية خاصة في فترات نجاعة المنتجات السياحية (حضارية، شاطئية، صحراوية، حمومية، مناخية).

أما بالنسبة لمؤشر أداء الاستثمار السياحي والذي يمثل نسبة الاستثمار السياحي إلى الاستثمار المحلي الإجمالي، ويتمثل الاستثمار السياحي في المناشئ والبني القاعدية كالطرقات، الفنادق والمطاعم، المستشفيات، القرى السياحية، إنشاء المدن السياحية والشركات والوكالات السياحية، إلخ. والجدول الموالي يبين وضعية الجزائر ضمن الصناعة السياحية مقارنة بالدول العربية بالنسبة لمؤشر الاستثمار السياحي.11
ضرورة التوجه نحو الاستثمار في القطاع السياحي...

الجداول رقم (03): وضعية الجزائر في الصناعة السياحية ضمن الدول العربية بالنسبة لمؤشر الاستثمار السياحي

<table>
<thead>
<tr>
<th>نسبة الاستثمار السياحي إلى إجمالي الاستثمار المحلي</th>
<th>(عالمياً المؤشر: 9.1 %)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>نسبة منخفضة</td>
<td>نسبة مرتفعة</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموعة الرابعة:</td>
<td>المجموعة الأولى:</td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا، الجزائر</td>
<td>قطر، لبنان، اليمن، مصر، السعودية، الإمارات، السودان</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس، الأردن، المغرب</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

النمو متوسط:
| معدل النمو السنوي للاستثمار السياحي (عالمياً المؤشر: 5.1 %) |

المصدر: عبد القادر خليل، ولمين علوي، تحليلات الصناعة السياحية في الجزائر بالإشارة لإرشادات لجنة ولاية المدينة، المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة.

دراسة يومي: 24-25 أبريل 2012، جامعة سعد دحلب الفيليدة. تجارب بعض الدول.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر تقع ضمن المجموعة الثالثة، حيث لم تصل نسبة الاستثمار السياحي إلى إجمالي الاستثمار المحلي إلى المستوى المتوسط المحقق عالمياً وهو 9.5 %، بينما فاق معدل الاستثمار السياحي ما هو محقق عالمياً وهو 5.1 %.

وبالنسبة للجزائر فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تعد ضعيفة جداً كما يضح من الجدول رقم (04) أدناه.
الجدول رقم (04): نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2011)

- الوحدة: (%) 

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المساهمة (%)</td>
<td>2.4</td>
<td>2.3</td>
<td>2.3</td>
<td>2.05</td>
<td>1.7</td>
<td>1.02</td>
<td>1.7</td>
<td>1.8</td>
<td>1.7</td>
<td>1.6</td>
<td>1.6</td>
<td>1.4</td>
</tr>
</tbody>
</table>


كما يمكن التعبير عن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة ما بين 2000-2011 من خلال المنحنى البياني الممثل في الشكل رقم (07).

الشكل رقم (07): منحنى تطور نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1999-2011) - الوحدة: (%) -

Part du tourisme dans le PIB (%)

Source : Ministère du Tourisme et de l’Artisanat, OP-Cit.
ضرورة التوجه نحو الاستثمار في القطاع السياحي...

السياحة فقط، كما إن ضعف مساهمة القطاع السياحي ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساساً إلى عدم تنمية هذا القطاع اقتصادياً منذ الاستقلال، ومرد ذلك يعود إلى عدم اهتمام الدولة بالسياحة لاعتمادها على قطاع الحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع، وذلك عكس كئيب من الدول العربية غير النفطية كالغرب ومصر، وتونس، والأردن والتي وصلت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من المتوسط العالمي.

يعبّر الناتج السياحي على قيمة بيع المنتج السياحي إلى أعداد السائحين والذين هم في حالات كثيرة من غير المقيمين والذين يدفعون بالعملة الصعبة نظير إشغاب رغباتهم السياحية، لذا فإن السياحة تعتبر مصدرًا من مصادر الدخل الإجمالي فتقاس أهميتها الاقتصادية أيضاً بحجم تأثيرها على ميزان المدفوعات، ويتضح هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء أكانت سلبية أم إيجابية، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية و كانت النتيجة الصافية للميزان السياحي إيجابية فإنه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على الأقل، أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري إيجابية وكانت النتيجة الصافية للميزان السياحي إيجابية أيضاً فإنها ستعزز النتيجة الإيجابية المحققة في الميزان التجاري، و الشكل رقم (08)، وضعية الميزان التجاري السياحي في الجزائر للفترة 1999-2014.

الشكل رقم (08): تطور رصيد الميزان السياحي للفترة 1999-2014 الوحدة: مليون دولار

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على: إحصاءات الديون الوطني للإحصاء (ONS)
تشير البيانات التي يتضمنها الشكل رقم (08) بأن الإيرادات الناجمة عن قطاع السياحة بالجزائر في تزايد مستمر ويعتبر كمؤشر إيجابي لتطور الإنفاق العام والإنفاق الخاص بالقطاع السياحي، وبشكل إجمالي فقد عرف تطور القطاع السياحي بين سنتي 2003 و2012 نمو ملحوظ وصل الفارق بينهما إلى 318 مليون دولار أمريكي، وبما أن الإيرادات السياحية ترتبط بحجم الإنفاق على السياحة وخدماتها، وبالتالي كلما زاد العرض السياحي وخدماته زادت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي ارتفاع إيراداتها، فقد تشكل النفقات السياحية التدفقات النقدية العكسية للإيرادات السياحية، وهي تؤثر بشكل سلبي على ميزان التدفقات السياحية، وكانت في تطور مستمر حيث سجلت خلال نفس الفترة فارق يقدر بـ 235 مليون دولار أمريكي، وهذا ما أدى إلى أن يكون رصيد الميزان السياحي سلبا طيلة فترة الدراسة، نظرا لضعف الإيرادات السياحية رغم تطورها مقارنة بنفقاتها، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب، منها:

- ضعف نوعية المنتجات وخدمات السياحة الجزائرية;
- الإيواء وال الفندقية غير كافية وذات نوعية سيئة;
- عجز كبير في تسويق وجهة الجزائر;
- خدمات مرفقة السعر ذات نوعية أقل;
- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين.

تعد مساهمة القطاع السياحي طبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة OMT بالشغل، فإن إنجاز سريرين يؤدي إلى خلق منصب شغل واحد مباشر وثلاثة مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحة.

بالنسبة للجزائر، فإنه من المتوقع الوصول إلى طاقة استيعابية إضافية تقدر بـ 115.000 سرير، أي أن المناصب المحتمل خلقها تقدر بما يلي:
ضرورة التوجه نحو الاستثمار في القطاع السياحي

المجلة ميلاف للبحوث والدراسات

\[
\text{مباشر} = \frac{1}{2} \times 57,500 = 28,750 \text{ منصب}
\]

\[
\text{غير مباشر} = 3 \times \frac{1}{2} \times 172,500 = 258,750 \text{ منصب}
\]

أي بمجموع يقدر بـ 230,000 (57,500 + 172,500) منصب شغل جديد في آفاق 2020.

الجدول رقم (05): تطور العمالية في القطاع الفنديقى، المقاشي و المطاعم للفترة 2000 - 2014

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنوات</th>
<th>2000</th>
<th>2001</th>
<th>2002</th>
<th>2003</th>
<th>2004</th>
<th>2005</th>
<th>2006</th>
<th>2007</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>العدد</td>
<td>82000</td>
<td>95000</td>
<td>98000</td>
<td>103000</td>
<td>165000</td>
<td>172000</td>
<td>180000</td>
<td>185000</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل النمو</td>
<td>15.85%</td>
<td>3.15%</td>
<td>5.10%</td>
<td>60.19%</td>
<td>4.24%</td>
<td>2.78%</td>
<td>4.65%</td>
<td>2.78%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنوات</th>
<th>2008</th>
<th>2009</th>
<th>2010</th>
<th>2011</th>
<th>2012</th>
<th>2013</th>
<th>2014</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>العدد</td>
<td>182000</td>
<td>198000</td>
<td>213000</td>
<td>220000</td>
<td>224002</td>
<td>256775</td>
<td>261289</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل النمو</td>
<td>1.62%</td>
<td>8.79%</td>
<td>7.58%</td>
<td>3.29%</td>
<td>1.83%</td>
<td>1.62%</td>
<td>1.76%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

Source: ONS

تعمل إنشاء المشاريع السياحية المباشرة أو المساعدة لها بمختلف أنواعها، أو التوسع في إنشائها رأسيا أو أفقيا، على خلق فرص عمل جديدة، سواء كان تمويل هذه المشاريع برأسمال أجنبي أو وطني، مما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة في كثير من الأحيان، ويعمل ولو ببطء على تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية إضافة إلى:

- توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة المداخيل الفردية.
ب~ تنظيم تطبيقات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة، وتوفر فرص
عمل كثيرة خاصة للنساء؛

كما أن اتجاهات وتوقعات التنمية للقطاع السياحي في الجزائر، تؤكد بالنسبة
لمؤشر التشغيل أن هناك ارتفاع في مناصب العمل الناتجة عن الأنشطة السياحية وكذلك
عدد الأسرة الموضوعة تحت الاستغلال.*

حيث أن طاقة استيعاب الفنادق ستضفي ما يقارب 115,000 سرير، وبالتالي
عدد المناصب المباشرة وغير المباشرة ستصد إلى حوالي 57,500 و172,500 على
الترتيب، أي بمجموع 230,000 منصب عمل.

IV. استراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر آفاق 2030

فعن الاستراتيجية السياحية آفاق 2013، قد بدأت وزارة السياحة خلال سنة 2000، في
إعداد استراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وخلصت إلى
صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان: "مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في
الجزائر آفاق 2010"، وأدخت تعديلات عليه فأصبح مشروعًا جديدًا في آفاق 2013.

ومن أهداف هذا البرنامج 15 تضمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارانية،
وتحسين نوعية الخدمات السياحية، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية,
والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والقضاء الحسنة لتسوية السياحة
البيئية. هذا، بالإضافة إلى تلبية حاجات الطبق الوطني المتزايد باستمرار، قصد تقليص
تصدير السياح الجزائريين نحو الخارج، وكذا زيادة التدفقات السياحية، فالتدفقات
السياحية خلال الفترة 2008 و 2013 تم الحصول عليها بتطبيق نسبة نمو متوسط
التدفقات عند بداية العشرية 10%， أعيد تدجيله سنويًّا بنسبة نصف نقطة 0.5% ابتداءً
من سنة 2008، وبناءً على التقديرات السابقة والاستقرار المرحلو لدخول السياح
الأجانب، فإن عدد السياح المرتقبين في 2013 سيقارب 310,000 310,000 سائح، منهم
190,000 سائح إجنبي.

وإنه هذا المخطط برفع طاقات الإيواء عبر المرحلة المتعددة ما بين 2004 و2007،
والمرحلة ما بين 2008 و2013 كما يلي (16):

المصادر:
1. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
2. أ.س.د. عبد الرحيم شنيني / أ.س.د. مصطفى طويطي
3. المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالفصقلي
4. المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالفصقلي بضافة: 2018
ضرورة التوجه نحو الاستثمار في القطاع السياحي


وفيما يخص الاستثمار السياحي في مرحلة 2004 و2013 وصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري، وأظهر إجراءات دعم الاستثمار السياحي أفق 2013 تمثل فيما يلي:

أ- التهيئة والتحكم في القطاع السياحي: يتم تهيئة التحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم انجازها خلال الفترة 2002 و2003، والتي تمثلت في الإنجازات الآتية:

- استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، كالقانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الذي صدر في 17 ففري 2003 (17).
- المساعدة في التنمية والتوانزن الجهوي والمحافظة على البيئة، وتنوع العرض السياحي، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.

ب- قانون متعلق باستغلال الشواطئ: وهدف إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوارزة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

ت- قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والواقع السياحية: جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 19/02/2003، والمتعلق باستغلال الشواطئ بما يلي:
واجهة التنوع السياحي، وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو
خصائص طبيعية، وثقافية، وبشرية، وإبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية
منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تشتيط أو جعل السياحة ذات مردودية أكثر.
- الموقع السياحي، فكل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية، بمظهره الخلاب أو بما
يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية، أو بناءات مشيدة عليه.
- منطقة محمرة، وهي جزء من منطقة التنوع السياحي أو موقع سياحي.
وفي أفق 2030، تخطط الوزارة الوصية إلى استقبال 11 مليون سائح، وهذا ما
يتطلب استراتيجية حكيمة من أجل جعل الجزائر مقصد سياحي من الدرجة الأولى.
إن اختيار هذه الفترة الزمنية لم تحدد عفويًا بل لا بد من أخذ الوقت الكافي، من أجل
تشجيع الشراكة مع ذوي الخبرات الواسعة في الجزائر وعبر العالم، والذين يريدون
الاستثمار في الجزائر في ميدان السياحة، بفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من
الآليات وبرامج جد مغرية معمول بها حاليًا في بلادنا.
- الخاتمة:
إن ضرورة الارتقاء بالقطاع السياحي كأحد الخيارات والحلول المطروحة في
سبيل مواجهة أزمة انهيار أسعار البترول من جهة، وضمان التنمية المستدامة من جهة
أخرى، توجب على الجهات الوصية رصد مخصصات مالية لأزمة للشروع في
النهوض بواقع السياحة في الخط والبرامج الإستراتيجية وتطويرها، ومن خلال إجراء
مسح دقيق وشامل حول الإمكانيات السياحية وضمان مشاركة الخبرات الوطنية والأجنبية
ب بهذا الشأن فضلا عن دعم الإمكانيات المادية للجهة العامة للأثار والمتاحف
والمخطوطة التي يمكنها من تطوير المناطق الأثرية القائمة إلى المستوى اللائق
حضاريا وزيادة عدد المتاحف الأثرية الإقليمية والتنويع في أعمال التنقيب والصيانة
والترميم في المناطق الأثرية الجديدة والتاريخية القائمة والكشف عن المزيد منها
وتوسيع حجم الخدمات السياحية وتعميق مساهمتها في إثراء السياحة في البلاد.
ضرورة التوجه نحو الاستثمار في القطاع السياحي

المراجع والاحالات:

1. سفيان بن عبد العزيز، تحلية زيمرمي "واقع القطاع السياحي في الجنوب الغربي الجزائري، وتحديات تطوره: دراسة حالة ولاية تيارت ورشة عمل مقدمة للمملكة الدوالي بجامعة قاية حول: المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، يومي 08-09/11/2015، ص 03.
2. السياحة بلغة اللغة العربية في الصحراء، 1990.
3. حيدر يونس كاظم الوسيوي، تقييم وتحليل حالة الاستثمار السياحية في منطقة كريبال للسياحة، ص 13.
4. الإعداد والاقتصاد، جامعة كريبال، العراق، 2009.
6. منظمة المؤتمر الإسلامي، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أفاق والتحديات، مركز الإحصاءات الإحصائية، 2008.
7. منظمة المؤتمر الإسلامي، "مراجع سابق"، ص 21.
8. World Tourism Organization le site: www.flickr.com/photos/unwto
9. منظمة المؤتمر الإسلامي، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أفاق والتحديات، مركز الإحصاءات الإحصائية.
11. Ministère Tourisme du de et l’Artisanat
12. التقدم العربي الموحد لسنة 2008، ص 220.
14. حول السياحة في وزارة التنمية المستدامة (دراسة تجريبية لبعض الدول)، يومي 24-25 أفريل 2012، جامعة سعيد دحلبة، ص 22.
16. عميد جمعية "أثر التنمية السياحية المستدامة على مواجهة ظاهرة البطالة: دراسة حالة الجزائر، ورشة عمل مقدمة في الملتقى الدولي حول استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-02-2011.
17. حسب توقعات برنامج وزارة السياحة تنمية القطاع السياحي في آفاق 2013.
18. وزارة السياحة، تطور قطاع السياحة للعشرة 2004-2013، ص 12.
19. نفس المراجع السابق، ص 18.
20. الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 02/01/2003.